كتاب دوري رقم ( ٦٦ ) لسنة ٢٠١٢

صدر منشور عام وزارة المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٢ والمتضمن أنه فى اطار سياسة الحكومة التى تستهدف دفع عجلة النشاط الاقتصادى ورفع معدلات النمو لاستقرار واستدامة الوضع المالى للموازنة العامة للدولة فيما تستهدفه من مراعاة البعد الاجتماعى لتحسين اوضاع العاملين والمواطنين وكذا تلبية الاحتياجات الملحة والضرورية اللازمة لتسيير دولاب العمل بمختلف الوحدات الادارية .

فإنه يتعين بذل مزيد من الجهد لتعظيم موارد الدولة " دون تحميل أعباء إضافية على المواطنين " لمواجهة الإنفاق العام المتزايد فضلا عن ضرورة تفعيل النفقة وترشيد الإنفاق دون الإخلال بمستوى أداء الخدمات المؤداة أو الأعمال ، وذلك لتحقيق الانضباط المالى والحفاظ على التوازن المخطط بالموازنة العامة للدولة ونسبة العجز المستهدفة .

وبمناسبة قرب انتهاء السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ فإن وزارة المالية تهيب بجميع الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وهيئات وشركات القطاع العام وقطاع الاعمال العام والاجهزة التى لها موازنات خاصة ضرورة مراعاة ما يلى بكل دقة :-

١) بذل أقصى جهد مستطاع لتحصيل جميع مستحقات الخزانة العامة من الموارد وفقا لما تم تقديره بالموازنة العامة للدولة مع الإلتزام بإيداع هذه الإيرادات بالحسابات المختصة المفتوحة لدى البنك المركزى ضمن حساب الخزانة الموحد لضبط الاداء المالى وتحقيق الادارة الفعالة للتدفقات النقدية للموازنة العامة للدولة وذلك التزاما لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية المعدل بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ .

٢) ضبط الانفاق بما يكفل فاعليته دون الاخلال بمستوى الاداء والمتطلبات الاساسية مع حظر انفاق الباقى من الاعتمادات المدرجة بالموازنة لمجرد استنفاذها وإنما لضرورة ملحة مع توفير ما يتبقى من اعتمادات ، والتأكيد على ضرورة الالتزام بتنفيذ الاحكام الواردة بقرار السيد الاستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٥ لسنة ٢٠١١ بشأن ترشيد الانفاق الحكومى .

٣) على الهيئات الاقتصادية ووحدات القطاع العام وقطاع الاعمال العام الالتزام بتوريد فوائضها وحصة الدولة فى ارباحها الى الخزانة العامة وفقا للمواعيد المحددة ، مع قيام هذه الهيئات والوحدات بسداد جميع المتأخرات المستحقة عليها لوزارة المالية وبنك الاستثمار القومى قبل نهاية السنة المالية الحالية .

٤) تحقيق الاستفادة الكاملة من المخزون السلعى والراكد ، ومراعاة حظر الشراء من غير الانتاج المحلى الا فى حالة الضرورة القصوى وفى حالة عدم وجود الانتاج المحلى وذلك فى حدود الاعتمادات المخصصة وبموافقة الوزير المختص ، مع مراعاة الاحتفاظ بالمخزون الاستراتيجى اللازم .

٥) على كافة الجهات الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية سرعة نقل ارصدة حساباتها المفتوحة بالبنوك التجارية الى حساب الخزانة الموحد بالبنك المركزى المصرى إعمالاً لأحكام ذلك القانون .

**جمهورية مصر العربية**

**رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية**

وعلى السادة مراقبى الحسابات والمديرين الماليين وممثلى وزارة المالية بالجهات المختلفة – كلا فيما يخصه – الالتزام بتنفيذ احكام هذا المنشور بكل دقة لتحقيق الرقابة المالية الفعالة والانضباط المالى اللازم ويترتب على مخالفة القواعد المتقدمة مسئوليتهم القانونية .

وعلى السادة المسئولين الماليين بوحدات الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة والأجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات و الهيئات العامة ومديرى الحسابات ووكلائهم ضرورة مراعاة ما تقدم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريرا فى : ح /٧/ ٢٠١٢
تـــامر

رئيس قطاع
الحسابات والمديريات المالية

"محاسب / عبد الستار محمد قطب"

وزارة المالية

رئيس الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

## كتاب دورى رقم ( ٦٧ ) لسنة ٢٠١٢

**********

صدر كتاب دورى الهيئة العامة للخدمات الحكومية رقم (٦) لسنة ٢٠١٢ والمتضمن الاتى :-

سبق ان أصدرت الهيئة العديد من الكتب الدورية بشأن عملية جرد الاصناف ، اخرها كتابها الدورى رقم (٣) لسنة ٢٠١٠ .

وقد تضمن الكتاب الدورى سالف الذكر أن الهيئة تهيب بكافة الاجهزة المعنية باعطاء الاهمية اللازمة لعملية جرد الأصناف وسرعة موافاتها بمحاضر الجرد السنوى مستوفاه وبالدقة المطلوبة تحقيقا للاهداف المتوخاه من الجرد وحفاظاً على موجودات الدولة .

وبمناسبة قرب انتهاء العام المالى الحالى ٢٠١١/٢٠١٢ وبدء اتخاذ اجراءات الجرد السنوى للمخازن والعهد الفرعية والشخصية بكافة جهات الدولة .

لذا تسترعى الهيئة نظر كافة الجهات الحكومية المعنية بالاتى :-

١- إرسال محاضر الجرد والنماذج المكملة لها للجهات الرئيسية التى ليس لها مراقب مالى او مديرية مالية الى الهيئة العامة للخدمات الحكومية مستوفاه ومعتمدة للمراجعة وللفحص فى المواعيد الرسمية بما لايزيد عن اربعة اسابيع منذ انتهاء السنة المالية .

٢- إرسال تقارير محاضر الجرد السنوى وكذا تقارير موجودات المخازن المستخرجة من برنامج المخازن المحمل على جهاز الحاسب الالى وذلك لكافة الجهات التى تم ميكنة اعمال المخازن بها وذلك فى موعد اقصاه ٢٠١٢/٧/١٥ .

٣- مخاطبة الهيئة العامة للخدمات الحكومية لميكنة اعمال المخازن بتلك الجهات وخاصة التى ليس لديها برنامج لاعمال المخازن تطبيقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٥ لسنة ٢٠١١ بشأن إستكمال أعمال ميكنة المخازن بالدولة .

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات ومديرى الحسابات ووكلائهم ضرورةالالتزام بما تقدم .

فى ٢٠١٢/٦/٢٨ رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / محمد عبده مصطفى)

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة

كتاب دورى رقم ( ٦٨ ) لسنة ٢٠١٢

- ايماء لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١٠ لسنة ٢٠١٢
- ايماء لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧١ لسنة ٢٠١٢ الصادر بتعديل بعض احكام القرار رقم ٤١٠ لسنة ٢٠١٢
- ايماء للكتاب الدورى رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٢ المتضمن انشاء الوحدة الحسابية للمجلس القومى لرعاية ذوى الاعاقة

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتباراً من ٢٠١٢/٧/١ ما يلى : -

مادة اولى :-

| | |
|---|---|
| تعديل مسمى الوحدة الحسابية للمجلس القومى | الرقم الكودى |
| لرعاية ذوى الاعاقة | ٣٢١٠٨٩٠١ |
| ليصبح | |
| ( الوحدة الحسابية للمجلس القومى لشئون الاعاقة ) | |

[ موازنة هيئات خدمية ]

تحريرا في : / / ٢٠١٢
( ا.ع قطاع الحسابات والمديريات المالية )

رئيس
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
مراجع مصطفى ١٧/١١ ٢٠١٢
"محاسب/ محمد عبده مصطفى"

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة

" كتاب دورى رقم ( ٦٩ ) لسنة ٢٠١٢ "

- ايماء الى المرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ بشأن التنمية المتكاملة فى شبه جزيرة سيناء .
- ايماء الى المرسوم بقانون ٣٦ لسنة ٢٠١٢ بربط موازنة الجهاز الوطنى لتنمية شبه جزيرة سيناء .
- تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتباراً من ٢٠١٢/٧/١٥ مايلى : -

انشاء وحدة حسابية بأسم : - ( الرقم الكودى )

الوحدة الحسابية للجهاز الوطنى لتنمية شبه جزيرة سيناء ٤١٠٠٤٠٠١

تابعة لرئاسة مجلس الوزراء

( موازنة هيئات اقتصادية )

تحريرا في : / / ٢٠١٢

رئيس
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة
٧/١٥
" محاسب/ محمد عبده مصطفى"